PROVISIONAL
A/35/PV.82
5 December 1980
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والثمانين

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الخميس ، ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد فون فيشمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

- نعي وتأبين السفير هاملتون شيرلي أميراسنغ رئيس مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار ورئيس الجمعية العامة
- مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية : مشروع قرار [٣٠] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza, ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

80-62487/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

نعي وتأبين السفير هاملتون شيرلي أميرا سنغ رئيس مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار ورئيس الجمعية العامة سابقا

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : يؤسفني عميق الأسف أن أعلن أن صديقنا وزميلنا السفير هاملتون شيرلي أميرا سنغ رئيس مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار ورئيس الجمعية العامة في ١٩٧٦ قد وافته منيته في سلام في الساعة ١٠/٣٠ صباح اليوم . لقد سقط مريضا مرضا خطيرا في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ثم نقل الى المستشفى فورا ، ولكن كافة المحاولات التي بذلت لانقاذ حياته ضاعت سدى .

ومما يدعو للحزن بوجه خاص أن نفقد شخصا له مثل هذه القدرة والموهبة الخلاقة ، وهو الذى قضى من حياته الوظيفية أكثر من ٤٥ عاما منكرا لذاته في خدمة بلده والمجتمع الدولي .

لقد ولد في كولمبو ، فيما كان يطلق عليه آنذاك سيلان في ١٩١٣ ، وأستكمل دراسته الجامعية في دولته ثم في المملكة المتحدة في ١٩٣٤ . وقد انضم الى الخدمة المدنية في سيلان بعد ذلك حيث عمل كوزير للصحة ، واشترك أثناء شغله لهذا المنصب بفعالية ونجاح في برنامج للقضاء على الملاريا ، ثم أصبح بعد ذلك مديرا مقيما لهيئة قانونية كانت تقوم بالاشراف على مشروع لتنمية وادى النهر المتعدد الأغراض .

وقد خدم أولا عبر البحار كمستشار في سفارة واشنطن من ١٩٥٣ الى ١٩٥٥ .

ولدى عودته الى بلاده شغل عدة وظائف كبرى في وزارة الخزانة والمالية ثم أصبح محافظا مناوبا لسيلان في البنك الدولي . ثم عين بعد ذلك مفوضا ساميا لسيلان في الهند ، وخدم في نفس الوقت كسفير لدى نيبال وأفغانستان حتى ١٩٦٧ عندما عين كممثل دائم لسرى لانكا لدى الأمم المتحدة . وقد أصبح رئيسا لمؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار منذ ١٩٧٣ وانتخب رئيسا للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة في ١٩٧٦ .

مما لا شك فيه أن ما قام به من عمل شاق من أجل التوصل الى حل توفيقي ، أصبح على وشك التبلور بشأن قانون البحار ، سوف نذكره له زمنا طويلا .

Digitized by UNOG Library

ويعتريني حزن في أنه لن يكون معنا هنا لكي يشهد ذلك العمل التاريخي ، وهو على وشك الانتهاء ، ولكنني على يقين من أن محاولاته البارزة من أجل ضمان أن يصبح مجال شاسع من العالم تراثا مشتركا للانسانية ، سوف تتوج بالنجاح ، وسوف تخلّد ذكراه .

آخذين في الاعتبار مناصبه الرفيعة وخبرته الطويلة ، وما يكنه له زملاؤه من احترام بالغ ، فان فقدانه يشكل خسارة فادحة للأمم المتحدة .

هل لي أن أدعو الجمعية الآن للوقوف دقيقة صمت للصلاة أو التأمل تحية لذكرى الراحل هاملتون شيرلي أميرا سنغ .

وقف الممثلون دقيقة صمت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للأمين العام للأمم المتحدة .

الأمين العام (الكلمة بالانكليزية) : ان وفاة شيرلي أميرا سنغ خسارة كبيرة لنا نحن أصدقاؤه ، كما أنها خسارة لمنظمة الأمم المتحدة . ان شيرلي أميرا سنغ قد خدم في الأمم المتحدة منذ ١٩٥٧ عندما مثّل بلاده في اللجنة الخامسة للجمعية العامة ، وقد أصبح ممثلا دائما في ١٩٦٧ ، وفي ١٩٦٨ انتخب رئيسا للجنة المخصصة للاستخدامات السلمية لقاع البحار والمحيطات فيما يتعدى حدود الولاية الاقليمية . ومنذ ذلك الوقت رأس العديد من أجهزة الأمم المتحدة المعنية بهذا الموضوع ، وأصبح في ١٩٧٣ رئيسا لمؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار . وفي ١٩٧٦ انتخب رئيسا للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة .

وأخيرا فقط ربط معظمنا ما بين شيرلي أميرا سنغ ومابين عمله الفعال كرئيس لمؤتمر قانون البحار . ففي هذا المجال قدّم مساهمة كبيرة في أحد أهم وأنجح العمليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة . ان النهاية الناجحة لهذا العمل سوف تعتبر شهادة بفضل هذا الصديق الذي فقدناه .

ان سجل خدمة شيرلي أميرا سنغ في الأمم المتحدة هو سجل بارز . ولقد احتل مكانة هامة في عمل المنظمة وفي قلوب زملائه . ان شخصيته المحبوبة وروح الدعابة التي تميّز بها وأسلوبه ، كانا من المكاسب الايجابية التي شجعتنا دائما . وفي نفس الوقت كان مجاملا وحازما ومتفهما وهذه من بين أسباب نجاحه في المهام التي شغلها هنا في الأمم المتحدة .

اننا سنذكر أميرا سنغ بالامتنان والاحترام والود وسوف نفتقده بدرجة كبيرة .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة الآن الى السيد مندوب السودان ، ورئيس المجموعة الافريقية .

السيد عمر بريدو (السودان) : بقلب ملوء بالحزن والأسى ، يود وفد السودان انابة عن المجموعة الافريقية بالأمم المتحدة ، أن يتقدم بأحر التعازى في مصابنا الجلل ، بوفاة المغفور له ، طيب الذكر ، السيد السفير أميراسينغ، رئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار .

لقد تلقينا هذا النبأ الحزين في وقت كان المجتمع الدولي في أمس الحاجة الى قيادته المقتدرة ، وحنكته المألوفة وخبرته الفنية والثرية في مجال العمل الدبلوماسي العالمي .

سيظل التاريخ يذكر أبدا ، بالعرفان والجميل ، جهود السفير أميراسنغ في خدمة المجتمع الدولي ، والسلم العالمي وقانون البحار بصفة خاصة ، الذى أصبح الاتفاق على بنوده المختلفة قريبا .

لقد لعب المرحوم أميراسينغ دورا رئيسيا وقياديا في التوفيق والتقريب بين وجهات النظر المختلفة . لقد كنا نأمل أن يكون بيننا عند الاحتفال بالتوقيع على الوثيقة الدولية الهامة والخاصة بقانون البحار . ولكنها ارادة الله عز وجل ، شاءت أن تخطفه من بيننا ، ولا نملك الا أن ننحنى ، خاضعين لمشيئة الله وارادته ، وهو المولى القدير .

ان السودان ، والقارة الافريقية بأجمعها والمجتمع الدولي ، لا يسعهم الا أن يتقدموا الى وفد سرى لانكا الصديق بتعازينا الصادقة ، ولشعب وحكومة سرى لانكا ، ولعائلة طيب الذكر المغفور له السفير أميراسينغ ، سائلين الله أن يلهمهم وأن يلهم المجتمع الدولي الصبر والعزاء في الفقيد الكبير ، سائلين الله جميعا ، ومتضرعين له أن يسكن الفقيد جناته .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لرئيس مجموعة الدول الأوروبية الغربية ودول أخرى ، وهو السيد ممثل البرتغال .

السيد فوتشر بيريرا (البرتغال) (الكلمة بالانكليزية) : ان الوفاة المفاجئة للسفير شيرلي أميراسينغ كانت صدمة لنا جميعا . لقد كنا جميعا نعرف الشخصية العالمية والدافئة

Digitized by UNOG Library

لذلك الرجل العظيم والدبلوماسي ذى الكفاءة العالية ، الذى كان خلال سنواته الطويلة في الأمم المتحدة ، صديقا ورفيقا عزيزا علينا جميعا .

ان حياته الوظيفية اللامعة باعتباره ممثلا دائما لسرى لانكا ، وكرئيس للجمعية العامة ، وبصفة خاصة الوظيفة غير العادية التي قام بها كرئيس لمؤتمر قانون البحار ، أعطت له سمعة طيبة يستحقها في التفاني والجدارة لا يعادله فيها الا القليل . ومن المحزن أن نفكر في أننا لن نراه ثانية في هذه الممرات . وانه لأمر يدعو للأسف اننا لن نكون قادرين على الاستفادة من خبرته ، وحكمته ونصيحته .

باسم مجموعة الدول الأوروبية الغربية ودول أخرى ، وباسم حكومة البرتغال وباسمي شخصيا ، أود أن أقدم الى أسرة شيرلي أميراسينغ ووفد سرى لانكا وحكومة وشعب سرى لانكا أعمق مشاعر تعاطفنا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة الآن الى رئيس المجموعة الآسيوية ، السيد ممثل قبرص .

السيد مافروماتيس (قبرص) (الكلمة بالانكليزية) : ان النبأ المفجع بوفاة السفير شيرلي أميراسينغ قد جاءنا صباح اليوم . وباعتباري ممثلا للمجموعة الآسيوية ، التي ينتمي اليها السفير الراحل وبلده ، أود أن أعرب نيابة عن جميع أعضاء المجموعة الآسيوية ، وعن بلدى وبالاصالة عن نفسي حزننا العميق ، وأن أقدم الى حكومة ووفد سرى لانكا ، وكذلك الى عائلة السفير شيرلي أميراسينغ ، أحر تعازينا القلبية .

ان الذين أتيحت لهم ميزة معرفته والعمل معه ، يكنون تقديرا كبيرا لمهارته الدبلوماسية ، ولقدراته وكفاءته كعضو وفد ، وكممثل دائم لبلاده ، وكانسان ، ومؤخرا كرئيس لمؤتمر قانون البحار .

وليس من قبيل المبالغة أن أقول أن نجاح مؤتمر قانون البحار يحمل الدليل على قدراته وأن النتيجة النهائية للمؤتمر سوف تحمل سمته المميزة . فليرقد في سلام ، لأنه خدم البشرية وهذه المنظمة باخلاص . لقد رحل تماما عن هذه الدنيا متجاوزا عقباتها .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : انني أعطي الكلمة لرئيس مجموعة أوروبا الشرقية ، السيد ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية .

Digitized by UNOG Library

السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (الكلمة بالروسية) : اسمحوا لي ، نيابة عن مجموعة أوروبا الشرقية ، بأن أعرب لوفد سري لانكا عن عميق تعازينا لتلك الوفاة المبكرة لدبلوماسي بارز ، هو شيرلي أميراسينغ . لقد عرفناه جيدا في عمله في هذه المنظمة كانسان كرس نفسه لمثل الميثاق .

Digitized by UNOG Library

لقد شاهدناه في منصب رئيس الجمعية العامة . وكلنا نعلم مدى صعوبة اعمال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، واننا ندرك ان النتائج الايجابية التي تمخض عنها هذا المؤتمر ترجع الى الجهود التي لاتكل للسيد أميراسينغ ، رئيسه . وسوف نذكره جميعا كرجل ، وكدبلوماسي وكانسان عمل بجدية في منظمتنا .

اننا نرجو من وفد سرى لانكا أن ينقل لأسرته المنكوبة خالص التعازى .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن مندوبة كوستاريكا التي سوف تتحدث نيابة عن مجموعة دول امريكا اللاتينية .

السيدة كاستروديباريش (كوستاريكا) (الكلمة بالاسبانية) : انني كرئيسة لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ، يشرفني ويحزنني أن اعرب نيابة عن مجموعة امريكا اللاتينية وعن وفد كوستاريكا وبالاصالة عن نفسي ، عن خالص التعازى لوفاة السيد هاميلتون شيرلي اميراسينغ ، ذلك السياسي البارز والدبلوماسي المرموق ، الذى قاد كثيرا من الاحداث البارزة في العقد الماضي كرئيس للجمعية العامة وكرئيس لمؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار .

ان السفير اميراسينغ قد أبدى مهارة فائقة ، كما انه يمتاز بخواصه الانسانية الرقيقة كمفاوض ومشرف على المناقشة . ان وفاته تعتبر حقا خسارة مفجعة ، عندما كنا على وشك الانتهاء من الأعمال الخاصة بقانون البحار . وعند التوقيع على الاتفاقية الخاصة بقانون البحار ، فان هذا الحدث سوف يكون تحية لذكرى ذلك المواطن البارز من جمهورية سرى لانكا وتحية لذلك المخطط لواحد من أهم الاحداث في تاريخ الأمم المتحدة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الان ممثل الكويت ، الذى سوف يتحدث نيابة عن مجموعة الدول العربية .

السيد عبدالله بشارة (الكويت) : باسم المجموعة العربية، التي أتشرف برئاستها لهذا الشهر ، أريد أن اعبر عن اصدق مشاعر الأسى واحر مشاعر الحزن لوفاة المغفور له السفير شيرلي اميرا سينغ . ان وفاته حرمت الأسرة الدولية من خبرته وحكمته وقدرته على تقديم النادر والممتاز والرائع لهذه الأسرة . لقد خدم الأمم المتحدة وأهدافها عندما كان سفيرا لبلاده لمدة عشر سنوات؛

Digitized by UNOG Library

وخدم المنظمة الدولية وأهدافها عندما كان رئيسا للجمعية العامة وكان خير رئيس ، وأظهر قدرة فائقة كرئيس للجمعية العامة . وترأس مؤتمر قانون البحار وكان خير رئيس .

لقد كان المرحوم السفير اميراسينغ من أعز أصدقائي . لقد ذهبت اليه منذ أيام ورأيته في نيويورك ، وكنت أعرف بأنه اللقاء الأخير . كنت أتصل يوميا لمتابعة أخباره الى أن فجعت هذا الصباح بالخبر المؤسف بانتقاله الى الوادي الجديد .

لقد عاش لغيره ، ولم يعش لنفسه . عاش للأمم المتحدة ولمبادئها . عاش للمظلوم وعاش من أجل انتصار العدل . آخر يوم كنت معه قال لي فجأة بأنه يود أن يتوج حياته في انهاء اتفاقية قانون البحار ، ثم يكتب كتابا عن قانون البحار ، ثم التفت اليّ ، بدون مقدمات ، وقال : عبد الله ، انني لا أخاف الموت ، ولكنني أخاف من العذاب .

باسم المجموعة العربية أقدم أحر التعازي الى المجموعة الدولية التي خدمها باخلاص ، والى بلاده ، والى وفد سري لانكا ، والى المجموعة الأسيوية ، والى جميع أصدقائه وما أكثرهم .

وختاما ، ان أحسن عمل نستطيع أن نقدمه للمغفور له السفير اميراسينغ هو أن نتابع تركته ، تركته هو انه أفنى حياته من أجل الامم المتحدة ، من أجل المظلوم ، ومن أجل العدالة .

تركته كبيرة وعلينا أن نحاول متابعة خطاه في العمل من أجل مبادئه .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن ممثل سري لانكا .

السيد بالاسوبرامانيام (سري لانكا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد سري لانكا قد تأثر كثيرا بمظاهر الحزن التي أبدتها الجمعية العامة اليوم ، بمناسبة وفاة السفير شيرلي اميراسينغ ابن سري لانكا الممتاز .

ان السفير اميراسينغ ، بعد حياة طويلة متميزة في الخدمة العامة لسري لانكا ، قد كرّس جهوده ومواهبه لخدمة المجتمع الدولي . ومن المؤسف بوجه خاص أنه لم يعش لكي يرى ثمار جهوده بالنسبة لقضية كانت وثيقة وعزيزة الى قلبه ؛ وانني أشير بذلك الى مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار .

ان وفد سري لانكا يسجل المشاعر التي أعرب عنها اليوم هنا ، وسوف ينقلها الى أعضاء أسرة السفير أميراسينغ .

Digitized by UNOG Library

مواصلة نظر البند ٣٠ من جدول الأعمال

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية (A/35/L.34/Rev.1)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أذكّر الممثلين بأن قائمة المتحدثين في المناقشة سوف تغلق اليوم الساعة ١٥/٠٠ ، وفقا لقرار الجمعية هذا الصباح . وأود أن أعلن مرة أخرى أن التصويت أو القرار بشأن مشروع القرار A/35/L.34/Rev.1 سوف يتم في تاريخ لاحق .

السيد كالياكس (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد أتيحت لنا في العام الماضي فرصة الاعراب عن موقف وفد تشيكوسلوفاكيا فيما يتعلق بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن ، وزيادة هذه العضوية ، ان هذا الموقف المبدئي لا يزال دون تغيير . ونحن في الواقع ندرك أنه لا التمثيل في مجلس الأمن ولا عضوية مجلس الأمن هما موضوع البحث . أولا وقبل كل شيء لأن ذلك يتطلب مراجعة لميثاق الأمم المتحدة . ثم ان موقف تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية وهي أحد الأعضاء المؤسسة للأمم المتحدة فيما يتعلق بهذا الموضوع ثابت لم يتغير ، ونحن نعتبر أن أحكام الميثاق هي ملائمة تماما للوفاء بالمهمة الرئيسية المنوطة بالأمم المتحدة وهي تعزيز السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما . كما كان ذلك منذ ٣٥ عاما مضت حين تم اعتماده . واذا كان لشيء أن يراجع أو يزاد منه فهي في المقام الأول الارادة السياسية لبعض الدول كي تذعن لهذه الأحكام .

ثانيا ، ان تشيكوسلوفاكيا ترحب بنمو العضوية في الأمم المتحدة الذى يؤكد أن منظمتنا تصبح أكثر عالمية ، ولكن في الوقت ذاته ، فنحن لا نعتقد أن هذا النمو سوف يجد انعكاسا تلقائيا في زيادة عضوية مجلس الأمن ، وهذا يتضح بجلاء في المادة ٢٣ من الميثاق التي تنص بوضوح على أن الدول الأعضاء غير الدائمة في مجلس الأمن ينبغي انتخابهم في المقام الأول على أساس اسهامهم في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

وفي هذا الصدد ، قيل ان الدول غير المنحازة والنامية لا تمثل تمثيلا ملائما في مجلس الأمن . ونحن لا نشارك الرأى الذى يقول بأنه دون موافقة واسهام الدول الممثلة في المجلس اسهاما فعّالا ، فان هذا المحفل لن يستطيع من الناحية العملية أن يتخذ أى قرار على الاطلاق .

Digitized by UNOG Library

ثالثا ، نحن لا نجد أنه من الممكن أن نوافق على الرأى الذى يقول بأن المراجعة المقترحة لعضوية مجلس الأمن أو التمثيل فيه سوف تفضي تلقائيا الى تعزيز الدور الرئيسي المناط بالمجلس ، ومن ثم يدعم الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . والواقع اننا لم نشهد حالة واحدة أو موقفا واحدا وجدنا فيه أن أحكام الميثاق التي تحدد عضوية مجلس الأمن عاقت تنفيذه لمهامه الجليلة الموكلة اليه بموجب الميثاق . ونحن ندرك بطبيعة الحال أن مجلس الأمن لم يكن دائما في موقف يسمح له باعتماد قرارات ضرورية فعّالة ترمي الى التغلب على المشاكل الدولية الملحة . ولكننا مقتنعون بأنه لا يمكننا أن نجعل من العضوية العددية لمجلس الأمن عاملا مسؤولا عن ذلك . ان لبّ الموضوع يكمن في مكان آخر ، وهو الاذعان الصارم لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ مقررات مجلس الأمن من قبل الدول الأعضاء . وعن هذا الطريق فقط ، فان دور الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين يمكن أن يتحقق بفاعلية .

وعلاوة على ذلك ، فان الميثاق يقتضي من مجلس الأمن أن يقوم بأعمال فعّالة وسريعة من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . اننا لا زلنا على قناعتنا من أن زيادة عضوية مجلس الأمن وهو أهم محافل الأمم المتحدة لا يمكن الا أن يكون لها تأثير سلبي على قدرته في الاضطلاع بمهمته .

وانطلاقا من هذه الاعتبارات فان وفد تشيكوسلوفاكيا يطلب من مبتني مشروع القرار A/35/L.34/Rev.1 الا يلحّوا لطرحه على التصويت . واذا ما طرح للتصويت فان وفد تشيكوسلوفاكيا سوف يعارضه .

السيد أنتوني بارسونز (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى قد استمع باهتمام كبير الى البيان البليغ الذى عرض فيه سفير الهند الاقتراح المتضمن في مشروع القرار A/35/L.34/Rev.1 . اننا بطبيعة الحال كنا نعلم أن مثل هذا الاقتراح كان واردا ، ولقد فكرنا في هذا الموضوع كثيرا منذ أن أثيرت فكرة توسيع عضوية مجلس الأمن في دورة العام الماضي للجمعية العامة . لقد سألنا أنفسنا بشكل خاص عن المبرر الذى قد يكون وراء اقتراح ــ كما سأبين باختصار ــ نعتقد أنه يهدد بالانتقاص من فاعلية أهم جهاز لصنع القرارات في منظمتنا ، بل ويهدد في الصميم الأسس التي تقوم عليها الأمم المتحدة .

وفي الأسابيع الأخيرة فان الأمر ازداد التباسا ، عندما تابعنا بذهول زائد النمو الحسابي للاقتراح المعروض أمامنا . ان الفقرة ٣ (و) من هذا الاقتراح تقول :

Digitized by UNOG Library

" مقعد واحد لعضو غير دائم يشغل بالتناوب بين دول أمريكا اللاتينية من ناحية ، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى ودول أوروبا الشرقية من ناحية أخرى ، وفقا للترتيب التالي : دول أمريكا اللاتينية ، دول أوروبا الغربية ودول أخرى ، دول أمريكا اللاتينية ، دول أوروبا الغربية ودول أخرى ، دول أمريكا اللاتينية ، دول أوروبا الشرقية ، وهكذا " .

اننا نسأل أنفسنا ، ما الذى يمكن أن يفسر هذه اللعبة المحيّرة ؟

Digitized by UNOG Library

ومن المفروض أن يرد السيد سفير الهند ومشروع القرار المعروض علينا على السؤال الذي نسأله لأنفسنا . ان توسيع عضوية المجلس ـ كما قيل لنا ـ أمر مرغوب فيه نظرا لزيادة العضوية في الأمم المتحدة . وقد بحث وفد بلادي دون جدوى عن أي حكم في الميثاق من شأنه أن يؤيد هذا الاتجاه ، ولكن لا يوجد مثل هذا الحكم مطلقا . ولم ينص الميثاق على أية علاقة عددية بين حجم مجلس الأمن وحجم عضوية الأمم المتحدة . كما لا توجد بالتأكيد في بلادي ـ وأعتقد في معظم البلدان الأخرى ، أية علاقة عددية بين حجم مجلس الوزراء وتعداد السكان ، ولم يوسع الأول لكي يتمشى مع الأخير . وقد يتذرع مقدمو اقتراح التوسيع بحجة أن الجمعية العامة قد اعترفت بوجود تلك العلاقة العددية عندما وسعت عضوية مجلس الأمن في عام ١٩٦٣ من أحد عشر عضوا الى خمسة عشر عضوا . وحتى لو قبل وفد بلادي هذه الحجة التي لا نقبلها ، فان حسابات السفير ميشرا سوف تظل موضع تساؤل . ففيما بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٦٣ تضاعفت عضوية الأمم المتحدة أكثر من مرة ، وهي الحجة التي استخدمها مقدمو مشروع القرار ١٩٩١ (د ـ ١٨) لتبرير توسيع عضوية مجلس الأمن بزيادتها بأربعة أعضاء غير دائمين . ومنذ عام ١٩٦٣ فقد زادت العضوية ككل بنسبة أقل من خمسين في المائة بقليل . وحتى اذا ما كنا قد قبلنا هذا ـ وان كان وفد بلادي لم يقبله ـ فذلك لأنه يبرر بعض الزيادة في حجم مجلس الأمن ، كما أن منطق عام ١٩٦٣ قد يوضح بالتأكيد ان هذه الزيادة يمكن أن تكون مقعدين على الأكثر وليست ستة مقاعد كما هو وارد في الاقتراح المعروض علينا .

ولكن وفد بلادي سوف يعارض حتى زيادة مقعدين ، وسنفعل ذلك لأننا ـ قبل كل شيء مهتمون بفاعلية عمل مجلس الأمن . ان المملكة المتحدة لم ترحب بالزيادة التي تمت من أحد عشر عضوا الى خمسة عشر ، وقد كنا قلقين آنذاك بشأن تأثير هذه الزيادة على قدرة مجلس الأمن على التصرف بسرعة وفاعلية عندما تكون هناك حاجة الى العمل السريع والفعال . ان وفد بلادي لا يقبل الفكرة القائلة بأن مجلس الأمن قد أصبح غير فعال في السنوات الأخيرة كما يدعي منتقدوه . ولكننا نؤمن بأنه مما لا شك فيه ، أن مجلسا مكونا من خمسة عشر عضوا أقل قدرة من مجلس مكون من أحد عشر عضوا في الاستجابة بسرعة ومهارة لأزمات السلم والأمن الدولي . ومن ثم فان مجلسا مكونا من واحد وعشرين عضوا سوف يكون معوقا أكثر .

Digitized by UNOG Library

وهناك سبب آخر يدعو وفد بلادى الى معارضة التغيير المقترح من قبل المندوب الدائم للهند وآخرين ، ألا وهو أن مجلس الأمن كما تصوره مؤسسو الأمم المتحدة ، كان جهازا متوازنا بعناية تامة . وقد كان ذلك ولا يزال مناسبا لأهم أجهزة اتخاذ القرار التابعة للأمم المتحدة . وبأغلبية الأصوات السبعة المطلوبة ، لم يكن في وسع أية مجموعة سياسية آنذاك أن تمتلك أصواتا كافية لتفرض ارادتها ضد رغبات جميع المجموعات الأخرى مجتمعة . ان توسيع العضوية عام ١٩٦٣ رغم أنه قد أساء الى فاعلية المجلس ، الا أنه مع ذلك قد حافظ على هذا التوازن الأساسي دون أن يمس . ولكن اذا ما اعتمد الاقتراح المعروض علينا ، فانه قد يعني أنه للمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة يمكن لمجموعة سياسية واحدة أن تحصل بنفسها على الأصوات اللازمة لاعتماد مجلس الأمن لمقرراته ، وهذا من شأنه أن يدمر التوازن الذى ظل موجودا منذ عام ١٩٤٥ .

ولكل هذه الأسباب ، لا تشعر حكومة بلادى مطلقا بارتياح ازاء الاقتراح الوارد في الوثيقة A/35/L.34/Rev.1 ، ونعتقد أنه اذا ما أعتمد فسوف يؤدى الى اثارة أزمة دستورية من شأنها أن تؤدى ليس فقط الى شلل مجلس الأمن - بما ينطوى عليه ذلك من آثار على صيانة السلم والأمن الدولي - بل قد تشكك في منظمتنا كلها . ولذلك ، سيصوت وفد بلادى ضد مشروع هذا القرار . وانني أناشد جميع زملائي في الجمعية العامة أن يفكروا بعناية تامة قبل أن يؤيدوا اقتراحا من شأنه أن يسبب آثارا ضارة ونتائج بعيدة المدى .

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

لقد أيّد الاتحاد السوفياتي دوما تعزيز دور وفاعلية منظمة الأمم المتحدة كوسيلة هامة لتعزيز السلم والأمن الدولي على أساس الاحترام الصارم لميثاق الأمم المتحدة . ان الاتحاد السوفياتي ينطلق من اعتقاده بأن المنظمة بالتصرف وفقا للميثاق ، قد قدّمت ولا تزال تقدم اسهامات مفيدة لتعزيز السلم والأمن الدولي ولحل المشاكل الدولية الحالية .

ان أحداث السنوات الأخيرة لا تترك مجالا للشك في أن المهمة الأساسية للأمم المتحدة كما وردت في الميثاق ، هي صيانة السلم والأمن الدولي ، وهذه المهمة لا تزال في الوقت الراهن ضرورية وأساسية وستظل كذلك الى الأبد .

Digitized by UNOG Library

وفي حديثه في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، فقد أكد رئيس الوفد السوفياتي ووزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على أنه :

" نظرا للطابع المميز للوضع الدولي اليوم ، فانه من الضرورى بالنسبة لعمل هذه الدورة أن يتم في جو بنّاء . ان المشتركين في هذه الدورة يجب أن يبدو قدرا أكبر من الواقعية وعليهم أن يأخذوا بأسلوب متأن في معالجة أهم القضايا مع السعي الى ايجاد حلول لها " . (A/35/PV.6, p.27) .

ومع ذلك ، فان دراسة مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن ، تقود منظمتنا في الاتجاه المضاد ، فهي تثير خلافات لا داعي لها بين الدول ، وتخلق تعقيدات اضافية في عمل الجمعية العامة ، وتتعارض مع روح التعاون المطلوبة لاعتماد القرارات المتعلقة بالمشاكل الحيوية الراهنة تمشيا مع المهمة الأساسية للأمم المتحدة . وفي التحليل النهائي ، لا يمكن لهذا الاقتراح الا أن يقلل من فاعلية المنظمة ويضعف من سلطتها ويقلل منها .

وفي رأينا ، أن النداءات القائلة بأن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن أمر ضرورى لزيادة فاعلية هذا الجهاز ، لا أساس لها من الصحة . بل في الواقع ، انه من الواضح أن توسيع عضوية مجلس الأمن قد يكون له أثر سيئ على فاعلية عمل هذا الجهاز الهام للأمم المتحدة والذى هو مطالب بمقتضى أحكام الميثاق بأن يتخذ قرارات سريعة ومتفق عليها بشأن الحفاظ على السلم والأمن الدولي في ظروف معقدة وسريعة التطور .

أما الحجة الأخرى التي لا أساس لها من الصحة ، فهي أن الزيادة في عضوية مجلس الأمن ضرورية لضمان التمثيل الأكثر توازنا وعدلا لمختلف المجموعات الجغرافية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، اذ أنه في التكوين الحالي لمجلس الأمن تحتل دول افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية سبعين في المائة من المقاعد غير الدائمة في المجلس . وفي الممارسة العملية ، لا يمكن اتخاذ أى قرار دون موافقة هذه المجموعة من الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن .

Digitized by UNOG Library

ان كل هذا يبين أن التشكيل الحالي لمجلس الأمن تشكيل متوازن بما فيه الكفاية وأنه يتمشى مع مبدأ التوزيع الجغرافي العادل . وبالاضافة الى ذلك ، يجب الأخذ في الاعتبار أنه وفقا لميثاق الأمم المتحدة فان تشكيل الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن لا يتقرر وفقا لنسب حسابية ، ولكن طبقا لنص المادة ٢٣ من الميثاق يتقرر :

" . . . قبل كل شيء وفقا لمساهمة أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدولي " .

ومن الواضح أن الاعتبارات الحسابية وحدها لا يمكن أن تطبق في تقرير تشكيل مجلس الأمن ، وان هذا قد ظهر بوضوح في المناقشات التي دارت فيما يتعلق بمحاولات المشاركة في المقاعد المقترحة للمجلس .

ان الاتحاد السوفياتي يتعاطف مع الرغبة المشروعة للبلدان النامية التي هي دول أعضاء في الأمم المتحدة في أن تلعب دورا فعالا في عمل منظمتنا ، وان الميثاق يتيح الفرص الضرورية لذلك . ومن المعروف جيدا أن كل دولة عضو في الأمم المتحدة يمكنها أن تشارك في مناقشة أى بند في مجلس الأمن في جميع الحالات التي تكون فيها مصالح تلك الدولة متعلقة بصفة خاصة بالموضوع قيد البحث . وكما يتضح من أعمال مجلس الأمن ، فان الدول النامية تستغل هذه الفرصة الى حد كبير .

وفي نفس الوقت ، من الخطأ بمكان الاعتقاد بأن زيادة عضوية مجلس الأمن سوف تسمح بتعزيز دوره الرئيسي في الأمور التي تتعلق بالحفاظ على السلم والأمن الدولي . ان الأسباب التي كانت دائما تؤدى الى عدم امكانية مجلس الأمن اتخاذ اجراءات فعالة وضرورية لا ترجع الى نصوص ميثاق الأمم المتحدة التي تحدد تشكيل المجلس ، ولكنها ترجع الى السياسات المحددة التي تتبعها بعض الدول فيما يتعلق بتصرف بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لا تراعي نصوص الميثاق ولا تلتزم بالمبادئ والأهداف التي وردت فيه .

وفي هذا الاطار ، فان مهمة تعزيز ميثاق الأمم المتحدة تكتسب أهمية خاصة ، ومن أجل ذلك يجب أن نتأكد من أن الميثاق محترم بالكامل . ومع ذلك ، فان الاقتراح بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن يرمي الى اعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة ومراجعة واحد من أهم أحكامه .

Digitized by UNOG Library

وحتى الآن ، فانه من الواضح أن تعديل أحد أحكام الميثاق ، والذى يؤثر مباشرة على عمل مجلس الأمن يمكن أن يؤدى الى سلسلة من ردود الفعل يمكن أن تتضح من خلال طلبات تعديل أحكام أخرى في الميثاق . ونتيجة لذلك ، فان ميثاق الأمم المتحدة ، الذى هو نفس أساس عمل منظمتنا ، سوف يتأثر بصورة بالغة .

ان موقف الاتحاد السوفياتي بالنسبة لهذه المسألة ثابت لا يتغير ، وهو أن الاتحاد السوفياتي قد عارض دوما وبكل ثبات أية محاولة لمراجعة ميثاق الأمم المتحدة . ونحن ننطلق من الاعتقاد بأن ميثاق الأمم المتحدة قد صمد في وجه الزمن وقد أثبت أنه عملي في ظروف هذا العالم المتغير . ان محاولات تغيير الميثاق من شأنها فقط أن تهز أسس عمل الأمم المتحدة وتفضي الى التقليل من فعاليتها .

ان وفد الاتحاد السوفياتي يود أن يعرب عن الأمل في أن أعضاء الأمم المتحدة ، سوف يقدرون بكل عناية الآثار السلبية المترتبة على ذلك بالنسبة للعلاقات بين الدول وبالنسبة للمنظمة ككل التي تفرض عليها محاولة لاجبار الجمعية العامة على الموافقة على اقتراح غير مقبول لكثير من الدول لزيادة عضوية مجلس الأمن . ان وفد بلادى يود أن يدعو مقدمي مشروع القرار A/35/L.34/Rev.1 ألا يلحوا على اقتراحهم . ومع ذلك ، فانه في حالة اذا ما طرح مشروع هذا القرار للتصويت ، فان وفد الاتحاد السوفياتي ، انطلاقا من موقفه المبدئي ، سوف يصوت ضده .

السيد كلارك (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) : من المؤلم والمؤسف اننا نناقش هذا الموضوع الهام في وقت نشعر فيه بالحزن لوفاة صديق عظيم لنا ، وهو السفير شيرلي أميراسينغ لقد كان شيرلي معروفا للجميع وحظى بالاحترام كواحد من أسلافكم ، سيدى الرئيس ، الذين سبقوكم في رئاسة هذه الجمعية ، وهو كذلك أحد الأعمدة القوية في حركة عدم الانحياز . ونيابة عن وفد بلادى ، أود أن أنقل لأسرته وللبعثة الدائمة لسرى لانكا تعازينا القلبية .

وفي الدورة الماضية ، عندما تناولت الجمعية العامة بند مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته ، فان زميلنا السفير ميشرا من الهند ، قد قام بعرض هذا الموضوع بكفاءة وعلى نحو شامل . ومنذ ذلك الحين ، كما شرح هذا الصباح ، بذل جهد طائل من أجل تفسير المبررات لهذا البند وتبديد مخاوف أولئك الذين قد يعتقدون بأن زيادة عضوية مجلس الأمن من شأنها أن تضعف فعالية هذا الجهاز الهام للأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

ان الحجج ضد الاقتراح لا يمكن أن نجدها في ميثاق الأمم المتحدة أو في العمل الحالي الذى يقوم به مجلس الأمن ذاته . ويمكنني أن أتفهم أولئك الذين لهم مصالح خاصة في الوضع الراهن والذين يحاولون جاهدين الحفاظ على الامتيازات التي يتمتعون بها ولكنهم لا يمكنهم أن يقولوا عن حق ان مصالحهم الراهنة تتطابق بالضرورة مع مصالح المجتمع الدولي ككل .

ان الاقتراح الراهن بزيادة عضوية مجلس الأمن من ١٥ عضوا الى ٢١ كان متوقعا ، وفي الواقع فقد تنبأنا بذلك بممارسة ١٩٦٣ عندما اعتمدت الجمعية العامة ، اعترافا بنصر عملية القضاء على الاستعمار ، القرار ١٩٩١ (ألف) (د — ١٨) الصادر في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ ، والذى بموجبه فان الاعضاء العشرة غير الدائمين في مجلس الأمن ينتخبون على النحو التالي : خمسة من الدول الافريقية والآسيوية ، واحد من دول أوروبا الشرقية ، اثنان من دول أمريكا اللاتينية واثنان من دول أوروبا الغربية والدول الأخرى .

ومن المفيد أن نتذكر أنه في ذلك الوقت كان يوجد فقط ١١٣ دولة عضوا في الأمم المتحدة . ان زهاء ثلاثين دولة افريقية في ذلك الحين كانوا مستجدين على الساحة الدولية ، وكانوا مشغولين بالمشاكل الناجمة عن الاستعمار ، ومن ثم فقد وافقوا على مضض على قبول المقاعد الثلاثة المخصصة لهم . واليوم أصبح عدد الدول الافريقية خمسين دولة قوية ، وبفضل الله ، سوف نصبح في العام القادم بعد استقلال ناميبيا واحدا وخمسين . ومن ثم فاننا نطلب صوتا أقوى في الأمم المتحدة ، ولا سيما في مجلس الأمن ، وذلك لأن عضوية الأمم المتحدة أيضا قد زادت الى ١٥٤ .

Digitized by UNOG Library

وهنـاك سخف في تلك الحجة التي يسوقها أولئك الذين يقولون ان هناك تبريرا لكي يضم مجلس الأمن ١١ عضوا منهم خمسة دائمين وستة غير دائمين ، بينما كانت العضوية ٥١ عضوا منهـــم ثلاثة فقط من افريقيا . كيف يمكن للعضوية الحالية في المجلس أن تعوض عن انبثاق مايزيد عن ٥٠ دولة افريقية ، رغم أنها فقيرة الا أنها مستقلة ، ورغم أنها ممتنة لمساعدات التنمية التي تلقتها ، الا أنهـا تزهو زهوا تاما بعدم انحيازها ؟

وهناك حجة أخرى تساق تأييدا للاقتراح . ففي سان فرنسيسكو كان المناخ الدولي مختلفا عما هو عليه اليوم . ان معنى أحكام الميثاق قد تكون واضحة ، ولكن هناك الكثير من ذلك المنـــاخ الذى كان سائدا عقب الحرب في سان فرنسيسكو ، موجود في الميثاق . ان المعايير الهامة الـــتي تؤخذ في الاعتبار عند انتخاب الأعضاء ، بمعنى أن :

" اسهام أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدولي وفي مقاصد الهيئـة الأخرى وفي التوزيع الجغرافي العادل ". (المادة ٢٣ (١) من الميثاق)

ينبغي أن تبحث في هدوء وبطريقة مناسبة وعادلة ، مع الأخذ في الاعتبار الدور المتغير للأمـــم المتحدة في ضوء المواقف الدولية المتطورة . ومن ثم فان المطلب الملح من جانب الدول الافريقيـــة وغيرها من الدول غير المنحازة ، هو اضفاء صيغة الديمقراطية على عملية صنع القرارات في محافـــل منظومة الأمم المتحدة . ان قرار مؤتمر قمة هافانا في العام الماضي بتوسيع عضوية مجلس الأمن تمشـــيا مع مبدأ التوزيع الجغرافي العادل ، كان من بين القرارات الأولى التي اعتمدها اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في أيار/مايو ١٩٦٣ في أديس ابابا . ان هذا الموقف لا يزال ساريا ووجيها ، كما أكد رئيس بلادى فخامة الحاج شيخو شاجارى هنا في ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠ .

ولا شك أن الدول الأعضاء التي ليست أعضاء في مجلس الأمن ، يمكن أن تنضم الى المجلس اذا مارغبت في ذلك ، لتضيف صوتها للاعراب عن رأيها ازاء القضايا الهامة . ان الاسهام في صنـع القرارات لا يتساوى مع الدعوة لالقاء بيانات دون أن يكون هناك حق التصويت . اننا نحن الـــدول الافريقية وغيرها من دول عدم الانحياز نود أن نكون جزءا في عملية صنع القرارات ، ولا نريد أن ندعى لكي نكون ضيوفا على مائدة الأسياد .

Digitized by UNOG Library

واليوم يمكن أن نقول ان الدول الأعضاء من افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ، تلعب بالفعل دورا هاما في الحفاظ على السلم والأمن الدولي . واذا كان أولئك الذين يعارضون مبدأ التمثيل العادل بشأن زيادة عضوية مجلس الأمن ، يوافقون على أننا نسهم فعلا اسهاما كبيرا في أنشطة المجلس . فان الديمقراطية تتطلب أن نمثل في الأمم المتحدة وكذلك في مجلس الأمن والذى نجد أن مسؤوليته الكبرى هي الحفاظ على السلم والأمن الدولي .

ان كفاءة وفعالية المجلس لا يكمنان فقط في العدد سواء أكان صغيرا أم كبيرا ، وانما يكمنان في الالتزام بمثل وأفكار الميثاق وفي الاحترام التام لمبادئه ومقاصده وفي الاعتراف التام بحقوق جميع الدول صغيرها وكبيرها في الاسهام في الحفاظ على السلم والأمن الدولي .

ونظرا لضعفنا النسبي الراهن ، فان مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ، ولا سيما في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدولي ، قريبة الى قلوبنا . اننا لا نريد بالنسبة للقرارات الحيوية المتعلقة بالحرب والتي تؤثر علينا بشكل مباشر ، أن تتم بعيدا عنا . اننا مستقلون الآن ويوسعنا أن نتحدث نيابة عن أنفسنا .

السيد سيكاولو (زامبيا) (الكلمة بالانكليزية) : بصدمة كبيرة وأسى عميق ، علم وفد بلادى بوفاة السفير أميراسينغ رئيس مؤتمر قانون البحار . ونيابة عن وفد بلادى ، فانني أود أن أنضم للرئيس وللآخرين للاشادة به . لقد كان معروفا على الصعيد العالمي وكان محل احترام بسبب قدراته الدبلوماسية الفذة . ولقد فقدنا رجلا عظيما . ان اسهامه في عمل الأمم المتحدة وخاصة في عمل مؤتمر قانون البحار ، سوف يكون مصدر وحي لكل ذوى النوايا الحسنة طوال الأجيال المقبلة .

وما من شك في أن الواجب الأساسي للأمم المتحدة ، ان لم يكن السبب الأساسي لوجودها هو تعزيز السلم والأمن الدولي والحفاظ عليهما . ان ميثاق الأمم المتحدة يوكل في المقام الأول هذه المسؤولية الحيوية الى مجلس الأمن .

ان موضوع التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية ، بند يحظى بأهمية كبيرة ويرتبط بصورة مباشرة بمسؤولية منظمتنا فيما يتعلق بالحفاظ على السلم والأمن الدولي . ان جميع الدول تهتم بقضايا الحرب والسلم . حقا ، ان جميع الدول ، كبيرة أو صغيرة ، ضعيفة أو قوية ، من واجبها المشاركة في السعي الى استتباب السلم والأمن الدولي .

Digitized by UNOG Library

ان حكومة بلادى على يقين من أن مجلس الأمن في تشكيله الحالي يفتقر الى الانصـــــاف والتوازن . وفي راينا ، أن هناك حاجة ملحة لجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا للدول من الناحيـــــة العددية ومن ناحية الشكل السياسي لعضوية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

في الأصل كانت الأمم المتحدة تتكون من ٥١ دولة عضو . لكن هذا العدد تزايد الى حد كبير حتى بلغ في الوقت الحالي ١٥٤ دولة ذات سيادة ومستقلة ، وذلك بفضل عملية تصفية الاستعمار على وجه الخصوص . وبالاضافة الى زيادة عدد الدول المستقلة ذات السيادة التي تشكل عضوية الأمم المتحدة ، فقد شهدنا أيضا مولد ونمو حركة عدم الانحياز التي أصبحت اليوم قوة أساسية في العلاقات الدولية . اننا لم نعد نعيش في عالم تستقطبه قوتان .

ان المطالبة بالتمثيل العادل على أساس توسيع عضوية مجلس الأمن يعني التحلي بالواقعية . ان مجلس الأمن ، شأنه شأن أى جهاز آخر تابع للأمم المتحدة يجب أن يعكس حقائق النظام الحالي . يجب أن تتاح الفرصة لعدد متزايد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للخدمة في مجلس الأمن ، وخلال ذلك الاطار تقوم هذه الدول بالمساهمة في تعزيز السلم والأمن الدوليين . ان مقررات مجلس الأمن يجب أن تعكس ارادة المجتمع الدولي ككل .

من المؤكد ، أن حكومة بلادى لا تنظر الى مجلس الأمن على أساس أنه مؤسسة قاصرة على أقلية متميّزة . اننا نرفض المفهوم القائل بأن عددا محدودا من الدول فقط هو الذى على قدر من الحكمة يسمح له بأن يعرف ما هو في صالح شعوب وبلدان العالم . ان مجلس الأمن كجهاز خوّل سلطات فريدة لخدمة وتقدم قضية السلم والأمن في العالم ينبغي أن يكون ديمقراطيا وأكثر فعالية .

لقد قال البعض ان توسيع عضوية مجلس الأمن سوف يقلّل من قدرته على التصرف بسرعة وبصورة فعّالة بالنسبة الى حل المسائل المعروضة عليه . ان زامبيا لا تقبل حجة معارضي التغيير . ان الزيادة المقترحة من المؤكد أنها زيادة معقولة ولا يمكن بأى حال من الأحوال أن تؤثر تأثير سلبيا على فعالية مجلس الأمن . ليس هناك اقتراح بجعل عضوية مجلس الأمن لا حدود لها . وحقيقة الأمر هي أن مجلس الأمن في تشكيله الحالي نادرا ما يستجيب بسرعة وبفعالية لمواجهة أخطار تهدد السلم والأمن الدوليين وليس لها بالطبع علاقة بحجمه . والواقع أن هناك أجهزة أخرى عديدة تابعة للأمم المتحدة أوسع عضوية من مجلس الأمن وأداؤها محل تقدير لا شك فيه .

لقد استمعنا الى تأكيدات غريبة تثير الدهشة منها أن التشكيل الحالي لمجلس الأمن متوازن ولم يذكر لنا بين من يوجد هذا التوازن ، ربما يكون المقصود به التوازن بين الشرق والغرب . ومن الواضح أننا لا نستطيع قبول موقف كهذا يتجاهل عن عمد الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم

Digitized by UNOG Library

المتحدة . كما أننا لا نستطيع قبول تشبيه مجلس الأمن بحكومة وطنية . اننا في منظمة مشكلة من دول ذات سيادة تتمتع بنفس الحقوق . ان أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا يمكن أن تقارن بمجموع سكان دول فردية .

ان مؤيدى الوضع الراهن ، في الواقع ، يخشون فقد السلطة والسطوة التي يتميزون بها في مجلس الأمن . انهم لا يرغبون في تقويض امتيازاتهم ، ويفسّرون المقترح الخاص بتوسيع عضوية مجلس الأمن على أنه جزء من حملة للاقلال من شأنهم .

ان مسائل السلم والأمن الدولي من المؤكد أنها أهم من الوضع المتميز للدول بصفة فردية . ان ما نحتاج اليه هو توفر الارادة السياسية اللازمة لاخضاع المصالح الوطنية غير المتمشية مع عصرنا الى هدف أهم وأكثر مسؤولية ألا وهو السلم الدائم للعالم وأمنه وفقا لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة . يجب علينا أن نتحلى بالكرم اللازم لقبول تغيّر نظام العالم ، وأن نكون على استعداد للعدول عن الأوضاع البالية ، وأن نكيّف أنفسنا وفقا للحقائق الجديدة للتطور التاريخي الذى لا رجعة فيه للوضع الدولي ذلك التطور الذى حدث منذ تأسيس الأمم المتحدة .

وفي هذا المجال لدينا عمل اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة . ان موضوع الحفاظ على السلم والأمن الدوليين قد ظهر بوضوح كأحد أهم جوانب عمل اللجنة الخاصة . ان ضرورة رفع قدرة مجلس الأمن الى أقصى حد لمواجهة الخطر المحدق بالسلم والأمن الدولي يعتبر هو الهدف الأساسي الملحّ المرغوب فيه . ان زيادة عضوية مجلس الأمن وفقا لما ورد في مشروع القرار المقترح الوارد في الوثيقة A/35/L.34 ، الذى اشترك وفد بلادى في تقديمه يعتبر خطوة متواضعة على الطريق السليم .

في التحليل النهائي ، كما أعلن وفد بلادى أكثر من مرة ، فان قاعدة اعتماد القرارات بالاجماع يجب العدول عنها . وفي أغلبية الأحوال يستخدم حق النقض لاحباط تطلعات ورغبات الأغلبية . وقد أسيئ استخدام هذا الحق على حساب المحاولات الرامية الى تعزيز السلم والأمن الدوليين . وعلى أى حال ، فان قاعدة الاجماع في حد ذاتها تعد خروجا على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول .

وفي الختام ، أرجو أن تسمحوا لي بالاعراب عن الأمل في أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار الوارد تحت هذا البند الهام بأغلبية ساحقة .

Digitized by UNOG Library

ويأمل وفد بلادى أيضا في أنه تمشيا مع متطلبات الميثاق فان التعديلات المقترحة المتعلقة بمشروع القرار سوف تتم المصادقة عليها في مدى أقصاه ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ كما هو مقترح .

السيد مكهنري (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : ان الولايات المتحدة تود الاعراب عن حزنها ازاء وفاء السيد أميراسنغ ، ونود أن نضيف فقط أن التحية التي نزجيها الى الأعمال التي أنجزها السيد أميراسنغ يمكن أن تسجل على أفضل وجه بمضاعفة تفانينا للمبادئ التي عمل من أجلها ، لاسيما ، فيما يتعلق بالخاتمة الناجحة لمعاهدة مؤتمر قانون البحار .

ان الجمعية العامة تقوم اليوم ببحث مسألة لها أهمية بالغة وخطيرة بالنسبة الى مستقبل فعالية الأمم المتحدة ، ألا وهي مسألة حجم وتشكيل هيئة أساسية أخرى وهي مجلس الأمن . ان هذا موضوع ينبغي أن يبحث بأقصى عناية وتمعن لأن مجلس الأمن يضطلع بمسؤولية خاصة هي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . ومن ثم فانه من الضروري أن يشكل المجلس على نحو يمكنه من الاضطلاع بتلك المسؤولية بكفاءة وبفعالية .

Digitized by UNOG Library

ولهذا السبب ، قصد أن يكون مجلس الأمن صغيرا عند انشائه . ان الجزء ذا الصلة من المادة ٢٣ من الميثاق يقول :

" وتنتخب الجمعية العامة عشرة أعضاء آخرين من الأمم المتحدة ليكونوا أعضاء غير دائمين في المجلس ، ويراعى في ذلك بوجه خاص ، وقبل كل شيء مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدولي ، وفي مقاصد الهيئة الأخرى ، كما يراعى أيضا التوزيع الجغرافي العادل " .

ويكشف ذلك أن المعايير الرئيسية لعضوية مجلس الأمن لم تكن هي التوزيع الجغرافي العادل ، ولكن بوجه خاص وفي المقام الأول الاسهام في تعزيز السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما ومقاصد الميثاق الأخرى .

ان مجلس الأمن ينبغي أن يظل جهازا فعالا يعكس الحقائق السياسية في عالمنا . ومن ثم يتمكن من التوصل الى قرارات على وجه السرعة ومع التأييد الواسع اللازم لجعل هذه القرارات فعالة. ان أى اقتراح لتغيير هيكل المجلس ينبغي أن يبحث في ضوء وضع هذه العوامل في الاعتبار .

وأعتقد أنه من المناسب أن نعود الى الوراء وذلك لبحث الأسباب التي سيقت عندما وسّع المجلس . في عام ١٩٦٣ عندما قدم السيد كيسون ساكي من غانا باسم وفده ونيابة عن وفود ٣٦ دولة الاقتراح الخاص بتوسيع مجلس الأمن الى ١٥ عضوا أى حجمه الحالي ، قال ان رقم ١٥ يمثل رقما أقصى ورقما أدنى ، وأن اعتماد الاقتراح من شأنه بعد ذلك أن يغني عن الحاجة الى تغيير آخر في موعد مقبل . ان كثيرا ممن اشتركوا في تقديم ذلك الاقتراح قد اشتركوا أيضا في تقديم الاقتراح الحالي .

ان الولايات المتحدة تعارض تغيير تكوين مجلس الأمن . وكما ذكرنا في العام الماضي ، فان الاقتراح الخاص بتوسيع حجم المجلس ليس له ما يبرره من الحقائق ، وليس في مصلحة الأمم المتحدة . ونحن جميعا نعرف أن ١٥ عضوا هو عدد كبير فيما يتعلق بصنع القرارات على نحو عاجل . ان أية زيادة في هذا العدد لا شك سوف تكون على حساب الفعالية والحسم .

ان المجلس بتشكيله الحالي يمثل توازن المصالح في عالم اليوم فيما يتصل بمسائل السلم والأمن . ان المسائل التي تقتضي في نهاية الأمر اجراء اقتصاديا ، وأحيانا عسكريا بشأن قضايا

Digitized by UNOG Library

ذات طبيعة خطرة ينبغي أن لا تبحث في اطار النسب الحسابية المستقاة من الجمعية العامة ، التي هي محفل يختلف في طابعه . فالجمعية هي المحفل الذى يسهم فيه جميع الأعضاء على قدم المساواة ، وهي المحفل الذى يقوم بأعمال تخوّل لجهاز عام . ان مهام الجمعية العامة هي المناقشة والبحث والتوصية . أما مجلس الأمن فهو المحفل الذى يتخذ الاجراء . وبموجب الميثاق ، فان على مجلس الأمن مسؤولية رئيسية لتناول النزاعات والمواقف التي تعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر.

وعلاوة على ذلك ، فاننا نعتقد أن مجلس الأمن بتشكيله الحالي يعكس المناطق المختلفة ومجموعات المصالح المختلفة ، في اطار المجتمع الدولي . ويمكن أن يعمل فقط عندما يتمتع بالتأييد الايجابي من أعضاء من آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ودول غرب أوروبا وشرقها . ان أى تغيير لن يكون واقعيا اذا ما غيّر مقتضيات التأييد العالمي بما في ذلك تأييد تلك البلدان التي يعتبر تأييدها الاقتصادى والعسكرى ضروريا لتنفيذ مقررات المجلس . ولكي نتصور موقفا نجد فيه أن القرارات الفعالة يمكن أن تفرض على تلك الدول التي تضطلع بمسؤولية خاصة هو تجاهل للحقائق الاقتصادية والسياسية والعسكرية للعالم الذى نعيش فيه اليوم . ان من شأن مثل هذا التطور أن يقوض بشكل خطير قدرة الأمم المتحدة على العمل في المواقف التي يتعرض فيها السلم والأمن الدوليين للخطر .

ان التغييرات في عضوية الأمم المتحدة منذ ١٩٦٥ ، عندما وسّع المجلس ، لا تؤثر على الحقائق المتصلة بمجلس الأمن ، وكما تم التنبؤ به في ١٩٦٣ لم يكن هنالك من يتوقع أن يحدث ذلك .

ان مؤيدى الاقتراح المعروض علينا قد أخفقوا في أن يسوقوا حجة مقنعة من أجل توسيع المجلس . ولم يذكروا لنا كيف يمكن تعزيز المسؤولية الهامة التي يضطلع بها المجلس من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . كما أنهم تجاهلوا التأكيدات السابقة بأن العدد ١٥ يمثل الحد الأقصى لعضوية المجلس .

لكل هذه الأسباب ، فان الولايات المتحدة لا يمكن أن تؤيد الاقتراح المطروح علينا .

السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالروسية) : ان موضوع زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن يرتبط مباشرة باعادة النظر في ميثاق منظمة الأمم المتحدة . ان جمهورية المانيا الديمقراطية تعارض اعادة النظر في الميثاق . وهي تشارك رأى الدول التي تعتبر أن ميثاق

Digitized by UNOG Library

الأمم المتحدة هو الأساس القانوني غير المقيد لأنشطة المنظمة وأنه أساس القانون الدولي المعاصر، وقد نجح في اختبار الزمن وأنه في الظروف الدولية المتغيرة قد احتفظ بأهميته كقانون أساسي ونبراس للتعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة .

وكما سمعنا اليوم ، فان هناك نية تتعدى تعديل الميثاق عن طريق زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن ، وتذهب الى الغاء حق النقض (الفيتو) للدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن . وأود أن أبيّن خطورة ذلك . ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، كدولة اشتراكية صغيرة تعتبر أنه من حسن الحظ أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لديه القدرة على تفادي اتخاذ القرارات المأساوية من قبل مجلس الأمن .

ان تشكيل مجلس الأمن موضوع ذو أهمية حاسمة على الصعيد السياسي وهو يتطلب أسلوبا متعمقا وأمينا في معالجة المشكلة . ان معالجة هذا الموضوع من الجانب العددي فحسب تعني تبسيط المشكلة بصورة غير مقبولة . وتؤدي الى التقليل من أهميته السياسية الحيوية .

Digitized by UNOG Library

ولقد شاهدنا جميعا ، على سبيل المثال ، المشاكل التي أثرت في العام الماضي وفي هذا العام على انتخاب عضو غير دائم في مجلس الأمن رغم أن عدد أعضاء مجلس الأمن لم يكن محل مناقشة . وخلال المناقشات الجارية ، يجب أن نأخذ في الاعتبار أن مجلس الأمن قد خوّل سلطات واسعة وانه من الخطورة بمكان المجازفة .

ويجب أن نتذكر أن جميع المجموعات الاقتصادية والاجتماعية ممثلة في مجلس الأمن ، بحيث انه لا يمكن اتخاذ قرار ضد رغبة هذه المجموعات . واذا كانت بعض الدول تعتقد أن نتائج أعمال مجلس الأمن غير مرضية ، فهذا لا يرجع الى العدد غير الكافي لأعضاء المجلس ، ولكن يرجع الى مواقف أعضاء هذا الجهاز .

ان زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن لن تؤدي الى ازالة المشاكل ، بل انها سوف تقلل فقط من فعالية المجلس .

وللأسباب التي ذكرتها ، فان وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية سوف يصوت ضد مشروع القرار A/35/L.34/Rev.1 الذي ينص على زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن ، وذلك اذا ما طرح هذا المشروع للتصويت .

وختاما أود أن ألاحظ أن المناقشات غير المثمرة في الجلسة العامة للجمعية العامة ، لن تسهم في حل المشاكل الأساسية التي نحن مسؤولون عن حلها .

السيد أويونو (الكاميرون) (الكلمة بالفرنسية) : في الواقع اننا نشعر بعميق الأسى للنبأ المفجع الخاص برحيل السيد أميراسينغ رئيس الجمعية العامة الأسبق ، والذي تولى مهام أخرى هامة في منظمتنا . ومن خلال كفاءته وتفانيه ، وصفاته الممتازة كشخص وكدبلوماسي ، فانه قد استطاع أن يحصل على تقديرنا وعلى صداقتنا وعلى احترامنا جميعا . واننا نتقدم الى أسرته والى بلاده بتعازي وفد بلادي .

لقد انضمت جمهورية الكاميرون المتحدة الى قائمة مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.34/Rev.1 المتعلق بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمعروض على البحث أمام الجمعية العامة . وعندما يقوم الكاميرون بذلك ، فانه يظل ملتزما بموقفه في هذا الشأن ، والذي حدده رئيس الدولة فخامة السيد احمدو أهيجو أمام هذه الجمعية في

Digitized by UNOG Library

١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٣ ، ولم يتوقف منذ ذلك الحين عن اعادة تأكيده .

ان هذه المشكلة ليست بجديدة ، فقد بحثت من قبل ليس فقط أثناء الدورة الرابعة والثلاثين ، ولكن أيضا فانها ظلت باستمرار في مركز الاهتمام بالنسبة لعدد كبير من الدول الأعضاء في منظمتنا ، مع قبول دول جديدة في عضويتها وبذلك تتأكد مهمتها العالمية .

وبالفعل فانه عند انشائها غداة الحرب العالمية الثانية ، فان الهياكل الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة قد عكست في تشكيلها عرض الصورة السياسية للمجتمع الدولي آنذاك . وهكذا وبالنسبة لمجلس الأمن فان تشكيله الأساسي ، قد أخذ بعين الاعتبار المسؤوليات الخاصة للدول المتحالفة في اطار الحفاظ على السلم والأمن الدولي ، وكذلك ضرورة تأمين تمثيل جغرافي عادل بالنسبة لمجموعة الدول الأعضاء في ذلك الوقت . وبالفعل ، في الوقت الذى كانت تضم فيه المنظمة ٥١ دولة عضوا ، كان مجلس الأمن بوصفه جهازا أساسيا لحفظ السلم والأمن الدولي ، مكونا من ١١ دولة عضوا من بينها خمسة أعضاء دائمين .

ولم يظل هذا التشكيل مجمدا ، حيث انه عندما اتسع نطاق المنظمة ووصل عدد أعضائها الى ١١٣ ، فان الجمعية العامة بقرارها ١٩٩١ (د — ١٨) بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ وافقت على زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن الى ١٥ عضوا .

ومن الطبيعي جدا انه في نفس اطار منطق ديناميكية التوسع في هذه المنظمة التي تضم في الوقت الحالي ١٥٤ دولة ، أن يعدل تكوين مجلس الأمن كنتيجة لذلك .

ان المشروع المعروض علينا في الوثيقة A/35/L.34/Rev.1 والذى يقترح أن يصل عدد الأعضاء في مجلس الأمن الى ٢١ عضوا ، يعكس هذا القلق .

وفي رأى وفد بلادى فان اقتراح الزيادة ليس مبالغ فيه على الاطلاق بل العكس من ذلك يعتبر أقل مما يمكن أن يكون عليه التكوين المتوسط للمجلس بالنظر الى الحجم الفعلي ووزن هذه الزيادة .

والواقع ان مجلس الأمن الذى عمل حتى ١٩٦٣ وهو مكون من ١١ عضوا وبعد ذلك وهو مكون من ١٥ عضوا منذ ذلك التاريخ ، يمكنه كذلك أن يقوم بنفس الدور المنوط به مع اضافة ستة أعضاء غير دائمين .

Digitized by UNOG Library

وبالفعل ، فان تآكل سلطة المجلس ونقص فاعليته ونحن نبدى أسفنا باستمرار بالنسبة لهذا الموضوع منذ سنوات عديدة ، لا يرجعان فقط الى عدد أعضائه وانما يرجعان الى التنافس على الهيمنة الذى يؤدى الى سوء استخدام حق الاعتراض . ولقد أبدينا باستمرار أسفنا للاتجاه الذى يتأكد من قبل الدول العظمى في مجلس الأمن ، وتصميمها على النظر الى المشكلات الحيوية التى يواجهها المجتمع الدولي وفقا لمصالحها الجغرافية الاستراتيجية .

Digitized by UNOG Library

ان استمرار المواقف غير المستقرة والمتفجرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين في العالم ، وبخاصة في جنوب افريقيا ، وفي الشرق الأوسط وفي آسيا انما يوضح وجهة نظرنا في هذا الخصوص .

ان الكاميرون باعتبارها بلدا غير منحاز تعلّق أهمية بالغة على عملية اضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ، وعلى المشاركة الكاملة والفعّالة من جانب جميع الدول في عملية صنع القرارات التي من شأنها أن تؤثر على مصير الانسانية . وفي هذا الصدد فان المسائل الأساسية المتصلة بالسلم والأمن الدوليين لا ينبغي أن تظل معالجتها حكرا على دولة أو مجموعة من الدول ، بل يجب أن يتم نظرها في اطار المشاركة العادلة للعناصر المختلفة المكونة للمجتمع الدولي .

هذا وليس من الانصاف تفسير هذه الرغبة على أنها دليل على رغبة في الصدام والمواجهة مع الدول الكبرى . ولهذا السبب فاننا نناشد هذه الدول أن تعمل على أن تعرب ، في اطار هذه المنظمة ، عن ارادة سياسية جماعية في صالح مشاغل العالم الثالث .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الى المتحدث الأخير في المناقشة العامة بشأن البند ٣٠ من جدول الأعمال . وكما سبق أن قلت فاننا سوف نتخذ قرارا بشأن مشروع القرار A/35/L.34/Rev.1 في تاريخ لاحق .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥

Digitized by UNOG Library